



Measurement of Public Expenditure Determinants On Iraq For The Period (1990-2015)

*قياس محددات الانفاق العام في العراق للمدة (2015-1990)

***أفنان عبد العباس عمران الظوالم

** أ.م. د عياد محمد علي باش

Abstract : The research focuses on the analysis of the determinants of public expenditure in Iraq and attempts to measure them during the period (1990_2015). The self-regression model was used to achieve this, as well as the division of research into three chapters for the purpose of achieving the importance of research, namely that public spending has many objectives that the state seeks to achieve The use of all available resources to achieve public benefit

In order to access the research methodology, the researcher used statistical programs (Excle_Eviews-9) to estimate the standard model of the factors determining the public expenditure in the sample countries. The researcher concluded that these determinants (general revenue, inflation rate, population size, Growth in GDP, public expenditures for previous years and the role of the state of the economy) affect the volume of public expenditure, as well as a direct correlation between these determinants and the size of public expenditure in the sample countries. The statistical results using the stability test showed that the time series of the determinants of public spending on the

unit's root were contained. The growth in GDP, the inflation rate, and the economic role of the state in the general level were stable. While the general revenue and public expenditure for previous years and the number of population in the first difference, as well as the research reached many conclusions and recommendations.

المستخلص: ينصب هذا البحث في قياس العوامل المحددة للإنفاق العام في العراق مع تحليلها للمدة (1990_2015) وقد تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحقيق ذلك ، فضلاً عن تقسيم البحث الى ثلاثة فصول لغرض تحقيق اهمية البحث والمتمثلة في ان للإنفاق العام العديد من الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها وذلك عن طريق استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق المنفعة العامة. ولغرض الوصول الى منهجية البحث استخدمت الباحثة البرامج الاحصائية (Eviews-9_Excle) لغرض تقدير الانموذج القياسي للعوامل المحددة للإنفاق العام في البلد . وقد توصلت الباحثة الى ان هذه المحددات ومنها (الايراد العام ومعدل التضخم وعدد السكان والتغير في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام لسنوات سابقة ودور الدولة الاقتصادي) تؤثر في حجم الإنفاق العام، فضلاً عن وجود علاقة طردية تربط تلك المحددات وحجم الإنفاق العام في بلد العينة . كما أوضحت النتائج الإحصائية باستخدام اختبار الاستقرارية احتواء السلاسل الزمنية لمحددات الإنفاق العام على جذر الوحدة ، حيث استقر التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ودور الدولة الاقتصادي في المستوى العام. في حين استقر الإيراد العام والإنفاق العام لسنوات سابقة وعدد السكان في الفرق الأول.

المقدمة: أن الإنفاق العام يعد من احدى الوسائل الضرورية التي عادة ما تستعملها الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك لكونه يعكس جميع الانشطة العامة لها وكافة البرامج الخاصة بالحكومة على شكل اعتمادات تخصص لغرض اشباع الحاجات العامة المتعددة والمتجددة وتحقيقها بأقصى منفعة جماعية ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة . وان الانفاق العام يجب ان يخضع الى العديد من القواعد التي تحكها واهمها قاعدتي المنفعة والعقلانية الاقتصادية لكي يكون انفاقاً نافعا في تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث

ان للإنفاق العام العديد من الاهداف والاولويات التي تعمل الدولة على تحقيقها وذلك بهدف احداث تأثيرات مهمة على الاقتصاد والمجتمع بما فيه من مشاكل وظروف مختلفة سعياً لتحقيق اهدافها وذلك عن طريق استخدام الموارد العامة المتاحة وبصورة عقلانية ورشيدة .

مشكلة البحث

ان للإنفاق العام العديد من المحددات (الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية) وهي تختلف من بلد الى اخر حسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وان هذه المحددات تمارس تأثيرها في رسم حدود الانفاق العام في أي بلد ومن بينها العراق .

فرضية البحث

يتطلب من الحكومات لأداء وظائفها وتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية المزيد من الانفاق العام ،وهناك عوامل مؤثرة تسهم في تحديد مقدار الانفاق العام اللازم لذلك في العراق .

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق عدة اهداف اهمها هو التعرف على العوامل المؤثرة في رسم حدود الانفاق العام في العراق خلال مدة البحث. وكذلك القياس الكمي للعوامل المحددة للانفاق العام في العراق من اجل تحديد اي منها الأكثر تأثيراً فيه خلال مدة البحث.

منهجية البحث

اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج الوصفي لتحليل واقع و محددات الانفاق العام في العراق ، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لقياس وتحليل العوامل المحددة له وذلك بالاعتماد على البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

الحدود الزمانية والمكانية

وان الحد الزمني للبحث قد اقتصر على المدة الممتدة من(1990-2015)،في حين كان حده المكاني هو العراق.

هيكلية البحث

ولأجل التحقق من فرضية البحث وتحقيق اهدافه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الاول الاطار النظري للإنفاق العام موزعاً بين ثلاثة مطالب ركز المطلب الاول مفهوم وقواعد الانفاق العام. اما المطلب الثاني فقد ركز على الانفاق العام من منظور المدارس الاقتصادية ،في حين ركز المطلب الثالث على الفرضيات المفسرة للتزايد في الانفاق العام ومحدداته الرئيسية. اما المبحث الثاني فقد خصص لواقع ومحددات الانفاق العام في العراق ومن خلال مطلبين تناول المطلب الاول واقع الانفاق العام في العراق للمدة(1990_2015) وتناول المطلب الثاني محددات الانفاق العام في العراق .

اما المبحث الثالث والآخر فقد خصص للتحليل القياسي للعوامل المحددة للإنفاق العام في العراق ومن خلال ثلاثة مطالب تناول المطلب الاول بناء الانموذج القياسي في حين تناول المطلب الثاني اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اما المطلب الثالث فقد ركز على تقدير وتحليل العوامل المحددة للانفاق العام في العراق .

الاطار النظري للانفاق العام

في هذا المبحث سيتم تناول الانفاق العام من حيث مفهومه واهميته وقواعده وذلك من خلال:

المطلب الاول:- مفهوم وقواعد الانفاق العام

اولاً:- مفهوم الانفاق العام وعناصره الاساسيه:-

أولاً :-تعريف الأنفاق العام :هو مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك لغرض إشباع حاجة عامة⁽¹⁾. او هو مبلغ من المال يخرج من الخزنة العامة وينفق على جميع افراد المجتمع بهدف تحقيق منفعة جماعية عامة⁽²⁾.

اما عناصره الاساسيه فهي كالآتي⁽³⁾

1)الصفة النقدية للإنفاق العام :- أن استخدام الدولة للنقود في الإنفاق العام تسهل عملية الرقابة عليه وذلك لضمان حسن استخدامه تبعاً للقواعد والضوابط التي تحقق المصلحة العامة لجميع افراد المجتمع وبالمقياس للإنفاق العام العيني نظراً لما يولده الاخير من مشاكل أدارية وتنظيمية عديدة.

2)الصفة العمومية للإنفاق العام :- يعد الإنفاق إنفاقاً عاماً اذا كان صادراً من هيئة عامة كالدولة او احدى مؤسساتها العامة وذلك لتحقيق حاجة عامة تعود بالمنفعة على جميع افراد المجتمع من خلال الخزنة العامة .وفي المقابل فان جميع المبالغ النقدية التي يصرفها الأفراد او الجماعات بصفتهم الشخصية لاتعد انفاقاً عاماً لكونه يسعى الى تحقيق منافعهم الخاصة وليست المنافع العامة ، وكذلك لا تعد انفاقاً عاماً حتى وان ادت الى تحقيق منافع عامة من منظور هذا العنصر .

3)تحقيق المنفعة العامة :- فمن المفروض بالإنفاق العام ان يستهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وبخلاف ذلك يصبح الإنفاق العام سداداً لمصلحة خاصة في حالة توجيهه نحو إشباع حاجة فئة معينة من المجتمع لاعتبارات مختلفة سياسية واجتماعية وغيرها .

ثانياً:-القواعد الحاكمة للانفاق العام:-هنالك العديد من القواعد التي ترسم حدود الانفاق العام وكما يلي

(1) حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، بلا طبعه ، دار الاسكندرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 381 .

(2) عبد الكريم صادق بركات وآخرون ، المالية العامة ، بلا طبعه، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت ،1986،ص 61 .

(3) للمزيد ينظر الى :-

- عادل أحمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام ، بلا طبعه ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992 ، ص61.

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص 34.

- سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، بلا طبعه ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2008 ، ص ص ، 464-465.

1) قاعدة المنفعة :- ان الهدف من الانفاق العام هو السعي لتحقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة ، لذا فان

على الدولة عدم الانفاق على الامور التي لا تحقق نفعاً اجتماعياً عاماً والذي يختلف تماماً عن المنفعة الفردية (4).

2) قاعدة العقلانية الاقتصادية :- ان للانفاق العام العديد من الشروط الواجب توافرها فيه ويعد الاقتصاد من اهم تلك الشروط تطبيقاً لهذه القاعدة من خلال تحقيق اكبر منفعة جماعية ممكنة باقل انفاق عام ممكنة.

3) قاعدة الترخيص :- وهذه القاعدة تعني ان الانفاق العام يجب ان يتم صرفه من قبل الهيئات العامة في الدولة وباموال عامة ويتطلب ذلك حصول تلك الهيئات على ترخيص من قبل السلطات المختصة (5)
المطلب الثاني: الانفاق العام من منظور المدارس الاقتصادية

اولا : المدرسة الكلاسيكية:- لقد تزامن ظهور هذه المدرسة مع بداية الثورة الصناعية ، ومن ابرز روادها (ادم سميث) والذي قام بطرح جميع افكاره الاقتصادية في كتابه المعروف (ثروة الامم) في سنة 1776 ، ومن بينها تحديد جميع وظائف الدولة التي اخذت شكل الدولة الحارسة ، اي انها تقوم بوظائف القضاء والدفاع وحماية الملكية الفكرية والقيام بالاستثمار في المشاريع الكبيرة التي لا قدرة للقطاع الخاص على ادارتها او تكوينها. إن محدودية الدور الذي تقوم به الدولة الحارسة قد ادى الى ضيق حدود انفاقها العام الذي يتم تمويلة عن طريق الضرائب بالدرجة الاساس ، فالضريبة التي يقوم الافراد بدفعها الى الدولة تعد بمثابة معوضة للخدمات التي تقوم الدولة بتقديمها لهم في الامن والدفاع والصحة وغيرها (6).

ثانيا : المدرسة الكنزوية :- ان غالبية البلدان الصناعية في العالم تعرضت الى ازيمات اقتصادية كبيرة ومن اهمها ازمة الكساد العظيم (1929-1933) التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة فيها حيث عجز الفكر الكلاسيكي عن معالجة هذه الازمة وايجاد الحلول اللازمة لها. والذي تصدى لها الاقتصادي (جون مينارد كينز) من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) والذي صدر في سنة 1936 والذي تضمن نقداً شديداً للنظرية الكلاسيكية. وان الحل لهذه الازمة تكمن في جانب الطلب والعمل على زيادته من خلال توسيع دور الدولة الاقتصادي ونطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما يرافق ذلك من زيادة في الانفاق العام. لقد اكد الاقتصاديون الكنزيون على ضرورة الاهتمام بالطلب الكلي الفعال والذي يعد عنصراً مهماً لتحديد حجم الدخل القومي والانتاج والتشغيل وفي احيان معينة يكون

(4) محمد طاقه و هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 34 .

(5) رضا صاحب ابو حمد ال علي ، المالية العامة، بلا طبعة،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،البصرة، 2002 ، ص 80 .

(6) محمود حسين الوادي، مبادئ الماليه العامه، ط2، دار الميسره للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 17- 18 .

الاتفاق الكلي غير كافي لشراء كافة الانتاج المتوفر في الاقتصاد ، الامر الذي يتطلب من الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية النشطة كالضرائب والاتفاق العام وذلك من اجل تحقيق التشغيل الكامل واستقرار المستوى العام للاسعار والنمو الاقتصادي.(7)

ثالثا: المدرسة النقودية(8)- لقد ظلت الافكار الكنزية سائدة حتى ظهور مشكلة التضخم الركودي وعجزها عن تفسيرها . الامر الذي فسح المجال امام مدرسة جديدة في اواخر عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن العشرين سميت بالمدرسة النقودية او (مدرسة شيكاغو) (والتي تأسست على يد الاقتصاديون ومن بينهم الاقتصادي ميلتون فريد مان) وتعد امتداداً كبيراً للفكر الاقتصادي الكلاسيكي ولكن بشكل جديد وبادوات اكثر جودة وواقعية وهي بدورها تعكس مرحلة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية الكمية الجديدة للنقود ، وقد تم التأكيد فيها على دور النقود في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال القيام بتحويل (كمية النقود من طلب على هذه النقود الى نظرية في الدخل النقدي).

رابعا: مدرسة التوقعات الرشيدة:- ويقصد بالتوقعات الرشيدة هي التوقعات التي تعتمد على استخدام كافة البيانات والموارد المتاحة التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية بصورة كفوءة ، ومع ذلك فان الافراد ليست لديهم المعرفة التامة بل التوقع وقوعهم في اخطاء كبيرة وغير منتظمة .(9) ويرى انصار هذه المدرسة بان التوقعات تلعب دوراً مهماً في سلوك الانسان الاقتصادي ، سواء كان في مجال السياسة الحكومية المالية والنقدية او في قرار المستهلك في كيفية توزيع دخله، او توزيعه بين ادخار واستثمار ، او كيفية استخدامه في مجالات الانتاج كافة والتي تدر عليه بعوائد مالية كبيرة ، لذا فان قرار المستهلك يعتمد على العوائد التي يحققها المشروع وما يتوقعه لاتجاه اسعار الفائدة المستقبلية .

خامسا: مدرسة اقتصاديو جانب العرض:- ان هذه المدرسة اعادت احياء الفكر الكلاسيكي الذي ركز في سياسته الاقتصادية على جانب العرض ، بينما انصب تركيز المدرسة الكنزية على جانب الطلب ، وتعد الضريبة هي المحدد الرئيسي المحفز للانتاج ، ففي حالة تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلكين فان هذا الانخفاض سوف يؤدي الى تشجيع الافراد للعمل لمدة اطول ، وان ذلك التخفيض في معدلات الضرائب يشجع الافراد على الادخار والاستثمار وكل هذا سينعكس بصورة ايجابية

(7) مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص ص 239-247 .

(8) للمزيد ينظر الى :-

- نبيل جعفر عبد الرضا ، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريد مان ، ط1 ، مؤسسة التاريخ العربي للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص ص 205-212 .

- جعفر طالب جنديل الخزعلي ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للافكار الاقتصادية) عبر الحقب الزمنية (الجزء الاول) ، ط 2 ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ببغداد ، 2016 ، ص ص 253-256 .

(9) جعفر طالب جنديل الخزعلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 259 .

على العرض الكلي. لقد انصب اهتمامهم الجوهري على العلاقة بين نمو عرض النقد والنتائج القومي وكذلك ظاهرة التضخم التي تعود اسبابه حسب رأيهم الى الضرائب المرتفعة وذلك لكون زيادتها تؤدي الى تخفيض مستويات الانتاج الذي يقابله ارتفاع في الطلب فتزداد الاسعار.⁽¹⁰⁾

المطلب الثالث:- الفرضيات المفسرة للتزايد في الانفاق العام ومحدداته الرئيسية:-

اولا: الفرضيات المفسرة للتزايد في الانفاق العام :-واهمها

1:-فرضية بايرينن⁽¹¹⁾:-

تعد هذه الفرضية إحدى الفرضيات المفسرة للتزايد في الانفاق العام ، وان هنري بايرينن اعتمد على سجل أوروبا الطويل للوصول الى هذه الفرضية ، والتي مفادها " ان اوقات الحرب والسلم كانت سبباً لتزايد الانفاق العام او المصاريف العامة " حيث ان تلك المصاريف قد ازدادت في اوقات الحرب والعكس صحيح .وعندما تنتهي الحروب فإن النفقات سوف تستمر على مستواها.

2)فرضية واجنر :-

يعد الاقتصادي الألماني (Adolf Wagner) من اوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة عبر الوقت وذلك في القرن التاسع عشر لذا فان واجنر يعزي اسباب الزيادة المستمرة في الانفاق العام للعوامل الاقتصادية كما ان نسبة الانفاق العام الى الدخل القومي تزداد بصورة كبيرة يرتفع فيها مستوى معيشة الافراد ، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض بعد وصولها الى مستوى معين ، فضلاً عن ان الانفاق العام يتسم بعدم الانتظام في زيادته سواء كانت زيادة نسبية او مطلقة من الدخل القومي⁽¹²⁾ .

3)فرضية اثر المزاحمة⁽¹³⁾:-

تعد فرضية (peacock and wiseman)من اهم الدراسات التي اجريت لتفسير الزيادة في النفقات العامة التي حدثت في الولايات المتحدة ،والتي استنتج كل من (peacock and wiseman)من دراستهم ان النفقات العامة في الولايات المتحدة تخضع للقانون العام ،اي ان النفقات العامة تزداد بصورة مستمرة ،وان هذه الزيادة تعود الى عاملين رئيسيين هما اثر الاحلال واثر التركيز .

ثانياً:-العوامل المحددة لحجم الانفاق العام:-⁽¹⁴⁾

(10) سلام سمسيم ، التوازن الاقتصادي العام ، ط1 ، دار المجدلوي للنشر ، عمان ، ص ص 232- 234 .
(11) باسل البستاني ، المصاريف والايرادات العامة والتطور الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (2) ، السنة (2) ، يونيو 1982 ، ص ص 41 - 43 .
(12) عرفات التهامي ابراهيم ، ترشيد الانفاق العام ، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1984 ، ص ص 111 - 115 .
(13) عرفان التهامي ابراهيم ، نفس المصدر اعلاه ، ص ص 116-118 .

هناك عدة عوامل موضوعية (اقتصادية ومالية وسياسية وإدارية واجتماعية) وذاتية (المتتملة بالإنفاق العام للسنوات السابقة) تؤثر في رسم حدود الانفاق العام ومقداره في أي بلد من بلدان العالم المتقدمة والنامية والتي سنتناولها على النحو الآتي:-

اولا :العوامل الاقتصادية:

1)مستوى النشاط الاقتصادي وعلاقته بتقلبات الدورة الاقتصادية:-ان مستوى النشاط الاقتصادي وعلاقته بتقلبات الدورة الاقتصادية يمارس اثره في تقرير حجم الانفاق العام بالمقدار الذي ينسجم مع حالة النشاط الاقتصادي وفقاً لذلك المستوى بهدف ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

⁻¹ طبيعة البنيان الاقتصادي: (15) وبالإمكان بيان اثر طبيعة البنيان الاقتصادي في تحديد حجم الانفاق العام من خلال معيار الحجم المطلق للأنفاق العام . ففي البلدان ذات البنيان الاقتصادي المتقدم يكون حجم هذا الانفاق كبيراً لسبب اساسي هو ضخامة الدخل القومي واتساع نطاق الخدمات العامة فيها وبعبارة اخرى في البلدان ذات البنيان الاقتصادي النامي حيث يكون الحجم المطلق للأنفاق العام فيها منخفض نسبياً ومرد ذلك لضآلة الدخل وضيق نطاق الخدمات .

3- معدل التضخم : وبالإمكان بيان اثر معدل التضخم في تحديد حجم الانفاق العام منطلقين من ذات العلاقة العكسية القائمة بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار وميلها الشديد للانخفاض في حالة ارتفاعه المستمر وظهور البوادر التضخمية في الاقتصاد وبخاصة في البلدان النامية ، فالتضخم يمارس تأثيره المباشر في دفع الانفاق العام نحو الارتفاع من خلال ما يحدثه من زيادة في كلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة والتي يتم تمويلها من الموازنة العامة وبالتالي قد يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة. (16)

ثانيا: العوامل المالية:-

1- الايراد العام:- (17) يعرف الايراد العام بانه الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة بشكل تدفق نقدي وذلك لتغطية الانفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة. (18) ان مدى مقدرة الدولة في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل انفاقها العام والتي يطلق عليها المقدرة المالية القومية وهذه المقدرة

(14) للمزيد ينظر الى:-

-عبد العال الصكبان، علم المالية العامة، الجزء الاول، ط3، دار الجمهورية، بغداد، 1966، صص 83-88.
-عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة-الكتاب الاول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل-العراق، 1988، صص 103-111.

-طاهر موسى عبد، زهير جواد الفتال، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة بغداد، 1985، صص 91-93.

(15) عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 109.

(16) رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، ط1 ، سينا للنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 64 .

(17) عبد العال الصكبان ، مصدر سبق ذكره ، صص 85-86 .

(18) محمود حسين الوادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48.

تتوقف على العديد من المقدرات والعوامل المؤثرة في كل واحدة منها المقدرّة التكليفية القومية و المقدرّة الافتراضية القومية.

2- الانفاق العام لسنوات سابقة:⁽¹⁹⁾ يتحدد حجم الانفاق العام من خلال المسار الزمني له، اذ يتم الاعتماد على الانفاق العام لسنوات سابقة كأساس لتحديد حجم الانفاق العام للسنوات اللاحقة حيث تلعب الموازنات المخططة دوراً كبيراً في ذلك، ولكن الحسابات الختامية تعد كأفضل اساس يمكن الاعتماد عليه في تحديد الانفاق العام للسنوات اللاحقة كونها تمثل ارقاماً فعلية لما تم صرفه من انفاق عام في السنوات السابقة.

ثالثاً : العوامل السياسية والادارية

1-العوامل السياسية:-⁽²⁰⁾ يأتي دور الدولة في مقدمة العوامل السياسية المحددة لحجم الانفاق العام ففي ظل الدولة الحارسة اقتصر الانفاق العام على تمويل الوظائف التقليدية للدولة (الامن، الدفاع، القضاء) اما في ظل الدولة التدخلية فقد اخذ الانفاق العام يتوزع تبعاً لتنوع وظائف الدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اما في ظل الدولة المنتجة التي تمتلك جزءاً كبيراً من وسائل الانتاج وبالتالي تقوم بجزء مهم من الانتاج القومي.

2-العوامل الادارية :-يأتي في مقدمة هذه العوامل تضخم الجهاز الاداري للدولة.⁽²¹⁾ كنتيجة للتطور الحاصل في دور الدولةالاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكان من نتائجه تقديمها العديد من الخدمات العامة المتطورة ، وبهذا زادت عدد الوزارات والمؤسسات التي تؤدي كل منها دور مختلف في تقديمها لتلك الخدمة العامة ، بالإضافة الى انها تحتاج الى العديد من الايدي العاملة في الجهاز الاداري للدولة وما يتطلبه ايضاً من تخصص وتقسيم العمل وهذه كلها تؤدي الى زيادة الانفاق العام.

رابعاً : العوامل الاجتماعية:-

1 - عدد السكان⁽²²⁾ تؤدي زيادة عدد السكان الى زيادة الانفاق العام ، بالنظر لارتفاع نسبة هذه الزيادة لدى الطبقات الفقيرة عنها في الطبقات الغنية ، ورغبة الدولة المستمرة في رفع مستوى الخدمات العامة لتلبية الحاجات المتزايدة لحجم السكان . يكون متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة اكبر

⁽¹⁹⁾ عياد محمدعلي باش، تقويم سياسة الانفاق العام في بلدان مختاره للمده(1980-2000)، اطروحة دكتوراه فلسفه في العلوم الاقتصادية، كلية الاداره والاقتصاد، جامعة القادسيه، 2003، ص 20

⁽²⁰⁾ للمزيد ينظر الى:

-محمود حسين الوادي، مصدر سبق ذكره، ص ص108-110.

-فليح حسن خلف، مصدر سبق ذكره، ص ص50-51.

⁽²¹⁾ محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، مصدر سبق ذكره، ص ص130-131.

⁽²²⁾ - للمزيد ينظر الى :-

- فليح حسن خلف، مصدر سبق ذكره، ص ص100-101.

- محمود حسين الوادي ، مصدر سبق ذكره، ص 116.

- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 91.

منه في الريف لان انتقال السكان من الريف الى المدينة يتطلب زيادة الخدمات العامة في المدن مثل مشروعات المياه ، والانارة ، المرور ، المواصلات،بالإضافة الى زيادة الانفاق العام في المجالات التقليدية للحكومة مثل المحافظة على الامن وتحقيق العدالة وغيرها وكل ذلك يتطلب من الحكومة المزيد من الانفاق العام.

كما يلعب التوزيع العمري للسكان دوراً في زيادة الانفاق العام، فعند زيادة نسبة الشيوخ والاطفال في المجتمع فهذا يتطلب زيادة في الانفاق العام في مجالات معينة مثل المستشفيات وعلاج الاطفال والتعليم ومدارس وحضانة الاطفال وكذلك فتح ملاجئ ودور نقاهة للشيوخ ، الى غير ذلك من المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم الانفاق العام.

2- تطور الوعي الاجتماعي وتغير النمط الاستهلاكي:-(23)

في الوقت الحالي ونتيجة لتطور وظائف الدولة فذلك يتطلب منها تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية المتنوعة ومن اهمها الاعانة الاجتماعية لكافة الطبقات المتوسطة الدخل والرواتب التقاعدية وكافة الخدمات التي تتعلق بالصحة والتعليم ، وان تطور الوعي الاجتماعي لدى افراد المجتمع قد انشأ حافز لديهم بمطالبة الدولة بتقديم الخدمات بالإضافة الى الخدمات الاجتماعية المتوفرة لديهم والعمل على تطوير احوالهم الصحية والتعليمية وغيرها، وعند قيام الدولة بتقديم هذه الخدمات يترتب عليها زيادة انفاقها العام .

المبحث الثاني

واقع ومحددات الانفاق العام في العراق

المطلب الاول:- واقع الانفاق العام

سيتم في هذا المطلب تحليل التطورات الحاصلة في الانفاق العام بأرقامه المطلقة ووفقاً للتقسيم الاقتصادي له ويشقيه الجاري والاستثماري حيث كان اتجاهه العام تصاعدياً في اغلب اعوام مدة البحث وكما يظهره الجدول(1) .

لقد شهدت الارقام المطلقة للانفاق العام في الاعوام(1990-1995) انخفاضاً ملحوظاً مسجلة اذ بلغ حوالي(35440) مليون دولار في عام(1990)وبلغ (4120) مليون دولار في عام (1995)وبمعدلات نمو سنوية سالبة ومتفاوتة بلغت(50.6%) و(10.5%) و(40.5%) و(53.3%) و(5.3%) على التوالي وبعد ذلك ارتفع الانفاق العام ارتفاعاً طفيفاً في عام(1996) مسجلاً (4640)

(23)-محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2012، ص297.

مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (12.6%) . ثم عاود الانخفاض حتى وصل الى (4120) مليون دولار في عام (1997) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي(11.2) . ثم حقق الانفاق العام خلال الاعوام(2000-2003) ارتفاعاً في ارقامه المطلقة مسجلاً (7760) مليون دولار في العام الاول و(47690) مليون دولار في عام (2003) وبمعدلات نمو سنوية موجبة متفاوتة بلغت (48.1%) و(3.5%) و (3.6%) و(270.6%) على التوالي . كما استمرت سيادة الانفاق الجاري على نظيره الاستثماري خلال الاعوام المذكورة وبأهمية نسبية بلغت (97.7%) و(99.6%) و(97.0%) و(98.0%) مقابل (2.3%) و(0.4%) و(3.0%) و(2.0%) على التوالي . ويعود سبب هذا الارتفاع الى نشوب الحروب في عام (2003) وكذلك ضعف القدرات الادارية والتنظيمية وشحة الكفاءات في الاجهزة والمؤسسات الحكومية فضلاً عن تخلف البنى التحتية وما ترتب عن ذلك من ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمار وانتشار الضعف الاداري والمالي.⁽²⁴⁾ ثم عاود الانفاق العام الارتفاع خلال الاعوام (2006-2008) الى (34551) و(42362) و(76851) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت حوالي(687.0%) و(22.6%) و(81.4%) وبأهمية نسبية تراوحت بين الحدين الاعلى والادنى (77.5% و66.6%) للانفاق الجاري في العامين(2006 و2008) مقابل(22.5% و33.4%) للانفاق الاستثماري ولنفس العامين، وقد يعود السبب وراء هذا الارتفاع الى انخفاض حجم الاصول المالية وهذا ما يتطلب زيادة الانفاق العام سعياً لزيادة الطلب الاجمالي وان برامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الهيكلية اخذت تعطي اهتمام واسع لتوجيه الانفاق العام الى كافة القطاعات ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي لتسوية الاعتراضات السياسية والاجتماعية⁽²⁵⁾. في حين شهدت ارقام الانفاق العام ارتفاعاً في الاعوام(2010,2012,2013,2014) (مسجلة(71382) و(85272) و(86748) و(140151) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت(19.8%) و(29.5%) و(1.7%) و(61.6%) على التوالي ، وهذه التقلبات في الانفاق العام قد تعزى الى اسباب عديدة ، اذ يعود سبب الانخفاض الى الازمة المالية التي

جدول(1)

²⁴- الاقتصاد العراقي بعد(2003) ، 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:- WWW.NewSabah.Com

²⁵- عبد الكريم كامل ابوهات ، توجيه الانفاق الحكومي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي ، 2011، بحث منشور على

الانفاق العام بحسب التقسيم الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015)

مليون دولار

الاهمية النسبية للإنفاق		معدل النمو %	اجمالي الانفاق العام(3)	الانفاق الاستثماري (2)	الانفاق الجاري (1)	السنة
الاستثماري 3:2	الجاري 3:1					
2.0	98.0	-	35440	705	34735	1990
1.1	98.9	-50.6	17490	184	17306	1991
2.1	97.9	-10.5	15650	333	15317	1992
2.7	97.3	-40.5	9310	255	9055	1993
1.4	98.6	-53.3	4350	61	4289	1994
1.2	98.8	-5.3	4120	51	4069	1995
0.7	99.3	12.6	4640	31	4609	1996
1.2	98.8	-11.2	4120	49	4071	1997
1.0	99.0	37.9	5680	59	5621	1998
1.9	98.1	-7.7	5240	102	5138	1999
2.3	97.7	48.1	7760	179	7581	2000
0.4	99.6	3.5	8030	30	8000	2001
3.0	97.0	60.3	12870	386	12484	2002
2.0	98.0	270.6	47690	966	46724	2003
2.4	97.6	-53.7	22104	531	21573	2004
4.1	95.9	-80.1	4390	179	4211	2005
22.5	77.5	687.0	34551	7781	26770	2006
28.4	71.6	22.6	42362	12026	30336	2007
33.4	66.6	81.4	76851	25636	51215	2008
22.4	77.6	-22.5	59597	13341	46256	2009
28.0	72.0	19.8	71382	19965	51417	2010
22.6	77.4	-7.7	65850	14909	50941	2011

27.9	72.1	29.5	85272	23805	61467	2012
32.4	67.6	1.7	86748	28123	58625	2013
39.5	60.5	61.6	140151	55422	84729	2014
51.1	84.9	-44.2	78188	11682	66506	2015

المصدر / البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية عدد خاص ،نشرات متفرقة.

تعرض لها الاقتصاد العالمي ، والتي سببت انخفاض في اسعار النفط وبالتالي انخفاض الايرادات النفطية. اما اسباب الارتفاع فتعود الى تحسن الوضع الاقتصادي في البلد وكذلك التوجه نحو اقتصاد السوق وفتح الابواب على مصراعيها نحو الاستيراد من الخارج وكذلك حرية التحويل الخارجي الى العملات الصعبة او الاجنبية واهمال الدولة عملية التصنيع وزيادة الموارد المالية من انتاج وتصدير النفط الخام بالإضافة الى توسيع الاجهزة الادارية للحكومة .⁽²⁶⁾

المطلب الثاني : محددات الانفاق العام في العراق

اولاً:- العوامل الاقتصادية:- وتتمثل بالاتي:-

1- الناتج المحلي الاجمالي:-

يعد هذا العامل احد العوامل الاقتصادية المهمة المحددة للانفاق العام انطلاقاً من كون درجة النمو الاقتصادي التي يشهدها أي بلد يتم قياسها من خلال التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي. اذ شهدت الارقام المطلقة للناتج المحلي الاجمالي في العراق اتجاهاً تصاعدياً في اغلب اعوام مدة البحث وكما يظهره الجدول (2). وعند التعمق في تحليل تلك الارقام خلال الاعوام (1990-1995) نجدتها متقلبة اذ سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً في ارقامه في الاعوام (1991،1993،1995) حينما سجل (10682) و(24738) و(11691) مليون دولار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (85.6%) و(63.3%) و(72.1%) للأعوام المذكورة ، في حين حققت اعوام الارتفاع ارقاماً وصلت الى (67448) و(41848) مليون دولار في العامين (1992 و1994) وبمعدلي نمو موجب بلغ (531.4%)

²⁶ -حسن عبد الله بدر ،د.صباح قدوري، لماذا لا يؤدي الانفاق الاستثماري دوره في تطوير وتمويل الاقتصاد العراقي

و(69.2%) وقد يعود السبب في ذلك الى خوض العراق حرب الخليج الثانية وذلك بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الاولى وبذلك زادت الحرب من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث فرض الحصار الاقتصادي عليه وما نتج عنه من عقوبات اقتصادية صارمة.⁽²⁷⁾ ثم انخفض بشكل طفيف الى (21182) مليون دولار في عام (1999) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (3.4%) ، وقد يعزى ذلك الى قيام العراق بتوقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة التي تضمنت قيام العراق بتصدير النفط الخام اليها مقابل حصوله على ما يحتاج اليه من الغذاء والدواء اللازم.⁽²⁸⁾ وقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع وبخاصة في الاعوام (2008-2013) اذ بلغ حوالي (42990) و (62437) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت حوالي (12.3%) و (7.7%) و (5.2%) و (9.3%) و (7.0%) و (9.7%) وعلى التوالي، وقد يعود سبب هذا الارتفاع الى تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد والذي انعكس بشكل كبير على تطور بعض القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى زيادة انتاج النفط الخام ولأنه القطاع الوحيد الذي ظل مستمراً بالإنتاج بالرغم من الظروف الطارئة التي مر بها البلد ومنها الحروب وما خلفته من دمار وخراب وبالتالي ازداد ما يصدره البلد من النفط الخام الى الخارج مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية وبالتالي زيادة الايرادات العامة للدولة⁽²⁹⁾. وبعد هذا الارتفاع المتواصل في الناتج المحلي الاجمالي فان سوء الاوضاع الاقتصادية والتدهور

جدول (2)

اهم العوامل المؤثرة في الانفاق العام في العراق للمدة (1990-2015)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل النمو	الايرادات العام	معدل النمو	الميل المتوسط للانفاق العام	عدد السكان	معدل النمو
1990	74278	-	161.2	51.7	6123	-	47.7	17890	-

²⁷ شبكة المعلومات الدولية <https://lar.wikipedia.org>

²⁸ الثروة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، 2014، بحث منشور على الموقع التالي :-

www.bohothderasod.studes.blogspot.com

²⁹ زهرة خليف رفاك الركابي، قياس فاعلية النفقات العامة في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2012) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014، ص 59.

3.0	1841 9	163.7	-84.9	923	186. 5	461.9	85.6 -	1068 2	199 1
2.9	1894 9	23.2	131.9	2140	83.8	848.8	.4 531	6744 8	199 2
2.8	1947 8	37.6	-42.9	1220	207. 6	2611.1	63.3 -	2473 8	199 3
2.7	2000 7	10.4	40.9	1720	492. 2	15461.6	69.2	4184 8	199 4
2.6	2053 6	35.2	-60.5	680	351. 4	69792.1	72.1	1169 1	199 5
2.9	2112 4	25.0	69.4	1152	- 15.4	59020.8	58.8	1857 1	199 6
4.4	2204 6	23.0	-32.4	779	23.0	72610.3	-3.6	1790 8	199 7
3.0	2270 2	25.9	18.2	921	14.8	83335.1	22. 5	2192 9	199 8
3.0	2338 2	24.7	-6.1	865	12.6	93816.2	-3 .4	2118 2	199 9
3.0	2408 6	35.4	25.7	1087	5.1	98486.4	3.6	2194 8	200 0
3.0	2481 3	35.7	12.2	1220	16.4	114612. 5	2.4	2246 5	200 1
3.0	2556 4	62.4	-17.5	1007	19.3	136752. 4	-8.2	2061 6	200 2
3.0	2634 0	342.1	10.1	1109	32.6	181301. 7	32.4 -	1394 1	200 3
3.0	2713 9	77.2	1946. 8	22699	27.1	230184. 1	105. 4	2863 6	200 4
3.0	2796 3	14.9	-0.8	22516	37.1	315259	3.1	2951 0	200 5
3.0	2881	10.7	48.2	33378	53.2	4830744	9.9	3244	200

	0							1	6
3.0	2968	11.1	29.1	43094	30.8	632029.	18.0	3828	200
	2					8		8	7
3.0	3055	17.9	56.1	67269	2.7	648891.	12.3	4299	200
	7					2		0	8
3.6	3166	12.9	-29.9	47188	-2.8	630713.	7.7	4629	200
	4					1		5	9
2.6	3248	14.7	24.2	58618	2.5	646207.	5.2	4869	201
	9					5		5	0
2.6	3333	12.4	58.7	92998	5.6	682366	9.3	5321	201
	8							9	1
2.6	3420	14.9	-5.3	88099	6.2	724726	7.0	5693	201
	7							5	2
2.6	3509	13.9	4.8	92343	12.1	637122	9.7	6243	201
	5				-			7	3
2.6	3600	22.5	29.7	11976	18.3	753652	-0.3	6225	201
	4			0				8	4
2.6	3693	23.8	20.0	14371	1.4	764499	47.2	3284	201
	3			2			-	9	5

-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية - متفرقة.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، نشرات احصائية متفرقة.

الامني فضلاً عن انخفاض اسعار النفط الخام قد ادت الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في العامين (2014-2015) اذ بلغ حوالي (62258) و(32849) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (0.3%) و(47.4%) على التوالي.

2-معدل التضخم:-

من المعلوم ان معدل التضخم يعد من المحددات الرئيسية للإنفاق العام لكونه يؤدي الى احداث زيادة ظاهرية في الانفاق العام بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود بفعل التضخم وعند النظر الى التطورات

الحاصلة في معدلات التضخم في العراق خلال مدة البحث في الجدول(2) نجده قد ارتفع الى (186.5%) في عام(1991) بعدما كان (51.7%) في عام (1990) ثم عاود معدل التضخم ارتفاعه في الاعوام(1993,1994,و1995) مسجلاً معدلات بلغت حوالي (207.6%)و(492.2%) و(351.4%)على التوالي ، وقد يعود سبب هذا الارتفاع الى عدم تصدير النفط الى الخارج والناجئة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البيل⁽³⁰⁾. اما في عام (1996) فقد شهد التضخم انخفاً كبيراً في معدلته مسجلاً حوالي(15.4-%)وقد يعود سبب هذا الانخفاض الى توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة والتي تتضمن قيام العراق بتصدير النفط الخام مقابل حصوله على الطعام والدواء⁽³¹⁾. لقد شهدت الاعوام اللاحقة لعام (2003)معدلات تضخم اخذة بالتزايد حيث سجلت (27.1%)و(37.1%) و(53.2%)في الاعوام (2004-2006) ولعل السبب الكامن وراء هذا الارتفاع هو قيام الحكومة برفع الدعم عن اسعار الوقود وكافة المشتقات النفطية وهذا جاء حسب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي⁽¹⁾³²، ثم اخذ معدل التضخم بالانخفاض في عام (2007) ليصل الى (30.8%) ومرد ذلك هو سعي البنك المركزي العراقي وجهوده الحثيثة الرامية الى التقليل والحد من التضخم من خلال العمل على رفع قيمة الدينار العراقي وذلك برفع سعر الفائدة.

ثانياً:- العوامل المالية:- وتتمثل بالاتي:-

1-الايراد العام:-

يعد الايراد العام من المحددات الرئيسية للإنفاق العام ، فمن المعلوم ان الانفاق العام يتم تمويله من مصادر متعددة كالرسوم والضرائب والقروض العامة وغيرها ، وعلى اساس ذلك سيتم تحليل مصادر ارقام الانفاق العام وهذا ما يظهره الجدول(2). وعند التعمق في تحليل تلك الارقام خلال الاعوام(1990-1995) نجدها قد اخذت ترتفع وتتنخفض من عام لآخر فقد بلغت(6123) و(2140) و(1720) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت حوالي(131.9%) و(40.9%)وذلك في الاعوام التي ارتفع فيها الايراد العام (1990و1992 و1994) اما في اعوام الانخفاض (1991و1993 و1995) ، فقد بلغ الايراد العام حوالي(923) و(1220) و(680)مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت

³⁰ - علي دنيف حسن، رؤية في اسباب التضخم في العراق، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:-

www.siironline.org

³¹ - امين شحاتة، آثار الحصار على العراق ، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:-

www.Aljazeera.net

³² - كمال البصري ، ضعف الاداء الاقتصادي مسؤولية من؟، 2009، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:-

www.al noor.se.

حوالي(84.9%) و(42.9%) و (60.5%) . وقد يعزى ذلك الى نشوب حرب الخليج الثانية والتي اصابته الاقتصاد العراقي بالدمار وما تلتها من تطبيق القرارات الصعبة التي صدرت من مجلس الامن الدولي⁽³³⁾. ثم انخفض في العام (1999) مسجلاً(865) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (6.1%) وقد يعود سبب هذا الانخفاض الى ضعف القرارات الادارية والتنظيمية والفنية وشحة الكفاءات في الاجهزة الحكومية وتخلف البنى التحتية وما ترتب عن ذلك من انخفاض في الطاقة الاستيعابية للاستثمار فضلاً عن انتشار الفساد الاداري والمالي⁽³⁴⁾ ثم اخذت أرقامه خلال الاعوام (2009-2012) ما بين انخفاض وارتفاع ، ففي عامي الانخفاض بلغ الایراد العام حوالي(47188) و(88099) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت حوالي (29.9%) و (5.3%) وذلك الانخفاض قد حدث في العامین (2009 و2012). اما في عامي الارتفاع فقد بلغ حوالي(58618) و(92998) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت حوالي(24.2%) و(58.7%) وذلك في العامین (2010-2011) ولعل من اسباب هذا الانخفاض الكبير في الایراد العام هو الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والتي ادت بدورها الى تدهور كبير في اسعار النفط الخام⁽³⁵⁾ .

ثالثاً:- العوامل السياسية:- وتتمثل بالاتي:-

1- الميل المتوسط للانفاق العام:- يعد هذا المؤشر من المؤشرات الكمية لقياس اثار الانفاق العام ويستخدم في معرفة حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلد يظهر الجدول (2) ان الدولة في عام (1990-1991) قد اخذت شكل الدولة المتدخلة اذ بلغت تلك النسبة حوالي(47.7% و 163.7) وهذا يعني ان الدولة في هذه الفترة تكون ذات توجهات تدخلية في الحياة الاقتصادية وتسعى لأخذ دور للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام مع تحجيم دور القطاع الخاص أي عدم اعطائه مجال لممارسة اعماله في الحياة الاقتصادية.

اما في الاعوام (1992_2001) فقد بلغ حجم التدخل من قبل الدولة نسبة تراوحت بين (23.2%-35.7%) وهذا يعني ان الدولة غير متدخلة في الحياة الاقتصادية أي انها تعطي مجال للقطاع الخاص بممارسة اعماله بعيداً عن القطاع العام. في حين شهدت الاعوام المتبقية من مدة البحث (2005-2015) نسبا متفاوتة تراوحت بين الحدين الأدنى (10.6%) والاعلى (23.8%) في العامین

³³- انوارمهر حمدالله ، دراسة تحليلية لدور الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة (1990- 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد (21)، واسط، 2016، ص ص (57-58).

³⁴- صالح ياسر ، الاقتصاد السياسي لموازنة 2015 في العراق، 2015 ،بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:-

www.Iraq ICP.com.

³⁵ - وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، دراسة حول سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، 2009، ص9.

(2006 و 2015) وهذا ما يوحي الى انخفاض نطاق التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهه بوصلة نشاطها نحو فرض الامن والنظام من اجل تحقيق الاستقرار الامني والسياسي .

رابعا:- العوامل الاجتماعية:- وتتمثل بالاتي:-

1- عدد السكان:-

يعد عدد السكان احد العوامل الاجتماعية الرئيسية والمحددة للإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع وان الجدول (2) يوضح ذلك . ففي المدة الاولى الممتدة من (1990- 2002) نجد التزايد الواضح في عدد السكان حيث ازداد الى (25564) مليون نسمة عما كان عليه في اولها وهو (17890) مليون نسمة ومسجلاً معدلات نمو تراوحت بين الحدين الأدنى (2.6%) في عام (1995) والاعلى (4.4%) في عام (1997) ويعد المعدل الاخير من اعلى المعدلات المسجلة خلال مدة البحث ويعود سبب هذا الارتفاع الى العديد من الاسباب وكان اهمها زيادة معدلات الخصوبة والولادات مقابل الانخفاض الحاصل في معدلات الوفيات.⁽³⁶⁾ اما في المدة الثانية للبحث الممتدة من (2003 - 2015) فقد واصل عدد السكان ارتفاعه من عام لآخر ليصل الى (36933) مليون نسمة في عام (2015) بعدما كان (26340) مليون نسمة في العام (2003) مع تسجيل معدلات نمو مرتفعه بلغت (3%) خلال النصف الاول من هذه المده بعدما كان عليه في اولها (26340) مليون نسمة ومسجلاً معدلات نمو مرتفعة بلغت (3%) في النصف الاول من هذه المدة وتحديداً الاعوام (2003_2008) وان تحسن الازواض الاقتصادية والاجتماعية في تلك المدة كانت سبباً في الزيادة الحاصلة في عدد السكان⁽³⁷⁾

المبحث الثالث

التحليل القياسي للعوامل المحددة للإنفاق العام في العراق

سنتناول في هذا المبحث قياس وتحليل محددات الانفاق العام في العراق خلال مدة البحث الممتدة من (1990-2015) بعد ان يتم صياغة وتوصيف الانموذج القياسي المتعلق بذلك من خلال المحاور التاليه:-

اولا:- بناء الانموذج القياسي:-

³⁶ من الموقع الالكتروني: www.ingdz.net

³⁷ مشحن زيد محمد التميمي ، دور العوامل الاجتماعية في التنمية الكمية للسكان. في العراق ، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:- www.madarik.net.

ان الهدف الرئيسي من بناء هذا الانموذج هو تفسير ظاهرة اقتصادية معينة ويتم ذلك من خلال الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لكي يتم ذلك التفسير، ومن ثم استخدام كافة العلاقات الرياضية المهمة وصيغها وذلك للوصول الى الهدف الذي تسعى الى تحقيقه. (38)

ويعد توصيف الانموذج من اصعب مراحل بناء الانموذج القياسي الامر الذي يتطلب تحديد كافة المتغيرات الداخلة في الانموذج والملائمة لطبيعة العلاقة القائمة وكذلك استبعاد المتغيرات غير الضرورية من الانموذج وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية القائمة. (39)

ان الهدف الاساسي من بناء الانموذج القياسي في هذا البحث هو بيان المحددات الرئيسية للإنفاق العام في بلد العينة (العراق) ومدى اتفاقها مع الفرضيات والنظريات الاقتصادية القائمة . ويمكن التعبير عن هذا الانموذج بالمعادلة التالية:-

$$\Delta \quad G:f (GDP+In+R+G_{t-1}+S+P)$$

حيث ان :-

G:-يمثل الانفاق العام وهو المتغير التابع.

اما المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج القياسي وعلاقتها بالمتغير التابع والتي يوضحها الجدول التالي:-

جدول (3)

المتغيرات الداخلة في الانموذج القياسي

ت	اسم المتغير المستقل	الرمز	نوع العامل	طبيعة العلاقة

³⁸- عدنان داوود العذاري ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص13.

³⁹- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة ، عمان، 2007، ص22.

1-	التغير في الناتج المحلي الاجمالي	Δ GDP	اقتصادي	طردية
2-	معدل التضخم	In	اقتصادي	طردية
3-	الايراد العام	R	مالي	طردية
4-	الانفاق العام للسنوات السابقة	Gt-1	مالي	طردية
5-	دور الدولة الاقتصادي	S	سياسي	طردية
6-	عدد السكان	P	اجتماعي	طردية

ثانيا :- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:-

يتبين من نتائج الاستقرارية والتي تم باستخدام اختبار جذر الوحدة (unitroot) الذي تم من خلاله استخدام احصائية (ديكي- فولر الموسع) لهذا الغرض ضمن حزمة برنامج (Eviews-9)، اتضح ان جميع متغيرات الانموذج في العراق مستقرة وعند مستوى معنوية يتراوح بين (1% - 10%).

ثالثا:- تقدير وتحليل العوامل المحددة للإنفاق العام في العراق:-

لقد ظهرت نتائج التقدير للمعادله على النحو التالي:-

$$\Delta G = -85960.32 + 0.022489 (\Delta GDP_{t-1}) + 20.41290(\ln_{t-1}) + 0.767900 (R_{t-1}) - 0.276589(G_{t-1}) - 339.0454(S_{t-1}) + 4.016532 (P_{t-1}).$$

يتضح من المعادلة المقدره اعلاه ان بعض المتغيرات المستقلة المتمثلة (بالإيراد العام ومعدل التضخم وعدد السكان والتغير في الناتج المحلي الاجمالي) ترتبط بعلاقة طردية مع الانفاق العام. حيث ان زيادة كل واحد منها بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق العام بمقدار (0.767900) و(20.41290) و(4.016532) و(0.022489) وحدة على التوالي وقد جاءت هذه النتائج متفقاً مع منطق النظرية الاقتصادية. في حين اظهرت النتائج الى ارتباط المتغيرات المستقلة الاخرى بعلاقة عكسية مع الانفاق العام كما هو الحال في الانفاق العام لسنوات سابقة ودور الدولة الاقتصادي حيث ان زيادة كل واحد منها بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفاق العام بمقدار (0.276589) و(339.0454) وعلى التوالي وقد جاءت هذه النتائج مخالفة للنظرية الاقتصادية.

في حين بلغت القوة التفسيرية للأنموذج القياسي (R^2) نسبة (0.876976) وهذا يعني ان (87.6%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع والمتمثل بـ (الانفاق العام) تعود الى التغير في المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (الإيراد العام ومعدل التضخم وعدد السكان والانفاق العام لسنوات سابقه والتغير في الناتج المحلي الاجمالي ودور الدولة الاقتصادي) والنسبة المتبقية والبالغة (0.13) تعود الى عوامل اخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي .

اما قيمة (R^2) فقد بلغت نسبة (0.833556) وهذا يعني ان (83.3%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع والمتمثل بـ (الانفاق العام) تعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية والبالغة (0.17) تعود الى عوامل اخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي .

وكذلك بلغت قيمة (f المحتسبة) للأنموذج القياسي حوالي (20.19748) وهي اكبر من القيمة الجدولية البالغة حوالي (2.60) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية هذا النموذج المقدر .

كما اظهرت النتائج المقدره الى ان عدد السكان والايراد العام في العراق من اكثر العوامل المحددة للإنفاق العام فيه لكون قيمة (t) المحتسبة لكلا المعلمتين قد بلغت حوالي (2.10986) و (1.73174) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (0.687) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على معنوية هاتين المعلمتين. اما بقية معاملات الانموذج معدل التضخم والتغير في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ودور الدولة الاقتصادي (S) والانفاق العام لسنوات سابقة ($Gt-1$) فقد ظهرت معنوية حيث بلغت قيمة (t) المحتسبة لها حوالي (0.56770) و (0.39437) و (-1.46490) و (-0.75452) على التوالي وذلك لكون قيمها المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية.

الخاتمة

اولاً:- الاستنتاجات لقد توصلت الباحثة من خلال البحث الى العديد من الاستنتاجات التالية :-

1- شهد الانفاق العام في العراق مسارا تصاعديا في ارقامه المطلقة في اغلب اعوام مدة البحث، وهذا جاء متفق مع قانون واجنر في كون التزايد المستمر في الانفاق العام ظاهره عامه تشهدها جميع بلدن العالم المتقدمه والناميه وقد بلغ معدل النمو المركب فيه (3.2%) .

2- أفرز تحليل التطورات الحاصله في العوامل الاقتصادية المحددة للإنفاق العام المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في بلد العينة ، حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا في ارقامه المطلقة في اغلب اعوام مدة البحث فقد بلغ معدل نموه المركب البالغ (6.1%). في حين اخذ معدل التضخم

مساراً متذبذباً خلال مدة البحث بين ارتفاع في معدلاته تارة وانخفاض تارة أخرى فضلاً عن تسجيله معدل نمو مركب سالب بلغ (13.4%) .

3- ان الإيراد العام باعتباره احد العوامل الماليه الرئيسية المحددة للانفاق العام . فالإيراد العام في العراق قد شهد ارتفاعاً في ارقامه المطلقة في اغلب اعوام مدة البحث وبمعدل نمو مركب بلغ (13.5%) . ومن المعلوم ان الإيراد العام يتوزع بين نوعين الضريبي وغير الضريبي . حيث كانت الاهميه النسبية للإيراد الضريبي في المتوسط (5.1) . وفي المقابل كان للإيراد غير الضريبي النصيب الأكبر في تكوين الإيراد العام وبأهمية نسبية بلغت (94.9%) في المتوسط لبلد العينة . وهذه الحقيقة تعبر عن الطبيعة الربعية للعراق لكون الإيراد النفطي يدخل ضمن هذا النوع من الإيراد .

4- لقد افرز تحليل التطورات الحاصلة في كل من العوامل السياسية (دور الدولة الاقتصادي) و الاجتماعية (عدد السكان) باعتبارها من العوامل المحددة للانفاق العام في بلد العينة العديد من النتائج جاء البعض منها بخلاف الحقيقة والواقع بالنسبة الى دور الدولة الاقتصادي كعامل سياسي حيث بلغ المتوسط العام في العراق (43.8%) . اما بالنسبة الى (عدد السكان) كعامل اجتماعي فقد بلغ معدل نموه المركب (2.9%) .

5- ان نتائج المعادلة المقدره للعوامل المحددة للانفاق العام في العراق قد اوضحت اجتيازها للاختبارات الاحصائية وان البعض من هذه النتائج قد جاءت متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية والبعض الآخر مخالف لها . فقد ارتبط الانفاق العام بعلاقة طردية مع التغير في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والإيراد العام وعدد السكان في حين كانت علاقته عكسية مع الانفاق العام لسنوات عامه ودور الدوله الاقتصادي .

6- ساهمت المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج القياسي في تفسير التغيرات الحاصلة في الانفاق العام كمتغير تابع وفقاً لمعامل التحديد المصحح ما نسبته (83.3%) في العراق . اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي هذا من جهه . ومن جهة أخرى احتل عدد السكان المرتبة الأولى من بين اكثر العوامل المستقلة تأثيراً في تحديد حجم الانفاق العام في العراق ويليه الإيراد العام بالمرتبة الثانية ثم العوامل المتبقية الأخرى في المرتبة الثالثة .

ثانياً: التوصيات :-

1- اعادة هيكلة الانفاق العام لصالح مكونه الثاني الانفاق الاستثماري في دعم التوجيهات التنموية في بلد العينة لما له من دور كبير ومؤثر في زيادة وتوسيع الطاقات الانتاجية للاقتصاد. وهذا الامر يتطلب العمل على تخفيض الانفاق العام الجاري وبخاصة الاستهلاكي والكمالي منه مع الابتعاد عن كل مظاهر التسبب المالي والهدر في المال العام .

2- اعادة هيكلة الايراد العام لصالح الايراد الضريبي قدر الامكان من خلال تفعيل دور الضريبة بأعتبرها احد مصادر الايراد العام الذي يتصف بالدورية والانتظام من خلال تحسين اداء السلطات الضريبية في كافة المجالات المتعلقة بها حصرا وتقديرا للاوعية الضريبية ثم الجباية للضرائب مع العمل الجاد على نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع ومحاربة الفساد الاداري والمالي.

3- العمل على انشاء صندوق سيادي للفوائض المالية المتأتمية من النفط واستخدام هذه الفوائض للتعويض عن النقص الحاصل في الايرادات العامه وتحديد ايرادات النفطية من جراء انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

4- ضرورة قيام الجهات المعنية في البلدين بالعمل الجاد نحو تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول ومعدل تضخم مقبول ومعدلات نمو سكاني منخفضة من خلال اتباع سياسات اقتصادية (مالية ونقدية) واجتماعية وصحية وغيرها والرامية الى تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي نحو الافضل.

المصادر :-

اولا:- الكتب

1- حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، بلا طبعه ، دار الاسكندرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000.

2- عبد الكريم صادق بركات وآخرون ، المالية العامة ، بلا طبعه ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1986.

3- جعفر طالب جنديل الخزعلي ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليله للافكار الاقتصادية) عبر الحقب الزمنية (الجزء الاول) ، ط 2، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية بغداد ، 2016.

4- حامد عبد المجيد دراز و المرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام ، بلا طبعة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 1998.

5- محمد طاقه و هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

6- رضا صاحب ابو حمد ال علي ، المالية العامة، بلا طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، البصرة، 2002.

- 7- عرفات التهامي ابراهيم ، ترشيد الانفاق العام ، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1984 .
- 8- صلاح نجيب العمر و اقتصاديات المالية العامة ، بلا طبعة ومطبعة العاني ، بغداد ، 1981 .
- 9- عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، بلا طبعة ، مطبعة الجامعية ، بغداد ، 1983.
- 10- طاهر الجناحي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، طبعة منقحة ، مطبعة العاتك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009.
- 11- محمد خالد المهائني و خالد شحادة الخطيب ، المالية العامة، بلا طبعة، دار الملايين للنشر والتوزيع، سوريا، 2014/2015.
- 12- مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.
- 13- نبيل جعفر عبد الرضا ، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريد مان ، ط 1، مؤسسة التاريخ العربي للنشر والتوزيع 2012.
- 14- سلام سمسيم ، التوازن الاقتصادي العام ، ط 1 ، دار المجدلاوي للنشر ، عمان .
- 15- عبد العال الصكبان، علم الماليه العامه، الجزء الاول، ط3، دار الجمهوريه، بغداد، 1966
- 16- عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات الماليه العامه-الكتاب الاول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل-العراق، 1988.
- 17- طاهر موسى عبد، زهير جواد الفتال، اقتصاديات الماليه العامه، مطبعة جامعة بغداد، 1985
- 18- رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنه العامه في العالم الثالث ، ط 1، سينا للنشر ، القاهرة ، 1992.
- 19- محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنه العامه، ط 4، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- 20- عدنان داوود العذاري ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، ط 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 201.
- 21- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة ، عمان، 2007.

ثانياً:- المجالات

22- باسل البستاني ، المصاريف والايرادات العامة والتطور الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (2) ، السنة (2) ، يونيو 1982.

23- انوار مظهر محمد الله ، دراسة تحليلية لدور الايرادات النفطية في الموازنه العامه للعراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (21)، واسط ، 2016.

ثالثاً:- الرسائل والاطاريح

24- عياد محمدعلي باش، تقويم سياسة الانفاق العام في بلدان مختاره للمده (1980-2000)، اطروحة دكتوراه فلسفه في العلوم الاقتصادية، كلية الاداره والاقتصاد، جامعة القادسيه، 2003.

25- زهرة خليف رفاك الركابي، قياس فاعلية النفقات العامة في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2012) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014.

رابعاً: - مواقع الانترنت

26- الاقتصاد العراقي بعد (2003)، 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:-

WWW.NewSabah.Com